تحرك عاجل

مدافعة عن حقوق الإنسان مُعرضة لخطر القبض عليها مُجددًا

تواجه المدافعة التونسية البارزة عن حقوق الإنسان سهام بن سدرين سبع قضايا جنائية، تتعلق جميعها بعملها المشروع كرئيسة سابقة لهيئة الحقيقة والكرامة التونسية. وقد احتُجزت سهام بن سدرين تعسفيًا من 1 أوت/آب 2024 حتى 19 فيفري/شباط 2025، عندما أمرت محكمة الاستئناف بتونس العاصمة بالإفراج عنها بكفالة على ذمة المحاكمة. وفي 26 جوان/حزيران 2026، حكمت عليها محكمة في تونس العاصمة بالسجن لمدة 25 عامًا إجمالًا في حكميْن صادريْن في قضيتيْن من هذه القضايا، عقب إجراءات شابتها انتهاكات لمعايير المحاكمة العادلة. وتواجه سهام بن سدرين خطر إعادة اعتقالها وسجنها بعد أحكام الإدانة الأخيرة الصادرة بحقها. ولا تزال سهام خارج السجن بانتظار البت في الاستئناف، لكنها تواجه أيضًا خمس قضايا أخرى منفصلة، إضافة إلى منعها من السفر. ويجب على السلطات التونسية إلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحقها، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليها على خلفية عملها المشروع في مجال حقوق الإنسان.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية قيس سعيّد
طريق حلق الوادي
الموقع الأثري بقرطاج، تونس
البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn
إكس: @TnPresidency

السيد الرئيس،
تحية طيبة وبعد...

أبعثُ إليكم بهذه الرسالة للتعبير عن قلقي العميق بشأن استهداف المدافعة البارزة عن حقوق الإنسان سهام بن سدرين بملاحقة جنائية لا أساس لها، حيث تواجه سبع قضايا جنائية تتعلق جميعها بعملها المشروع، والذي كُلفت به بموجب القانون، كرئيسة لهيئة الحقيقة والكرامة التونسية خلال الفترة من عام 2014 إلى عام 2018. ففي أعقاب أحكام الإدانة الصادرة بحقها مؤخرًا، قد تُعيد السلطات اعتقالها وسجنها إذا ما نفّذت أحكام السجن الصادرة بحقها.

وكانت المحكمة الابتدائية بتونس العاصمة قد أصدرت، في 26 جوان/حزيران 2026، حُكمين ضد سهام بن سدرين بالسجن لمدة 25 عامًا إجمالًا في قضيتيْن مُنفصلتيْن: 5 سنوات في إحدى القضيتين و20 سنة في القضية الأخرى. وهذه التهم، التي تشمل "التدليس" و"استخدام وثائق مكذوبة" و"إساءة استخدام الصفة الرسمية للإضرار بالإدارة"، تتعلق بمحتوى التقرير الختامي الشامل الصادر عن هيئة الحقيقة والكرامة، ولا سيما استنتاجاتها المتعلقة بالفساد في القطاع البنكي. وقد استأنفت سهام بن سدرين الأحكام الصادرة بإدانتها، ولا تزال خارج السجن لحين النظر في الاستئناف. وقد شابت إجراءات المحاكمة انتهاكات جسيمة لمعايير المحاكمة العادلة. فلم تتلق سهام بن سدرين ومحاموها نسخة من قرار الاتهام عندما بدأت محاكمتها. كما عُقدت جلسات النظر في القضية خلال إضراب المحامين على مستوى البلاد، بينما مُنع أقاربها والصحفيون وممثلو المجتمع المدني ومراقبو منظمة العفو الدولية من حضور الجلسات دون مبرر كافٍ.

وتواجه سهام بن سدرين خمس قضايا جنائية إضافية، تتعلق جميعها بعملها كرئيسة لهيئة الحقيقة والكرامة. كما أنها ممنوعة من السفر منذ عام 2023، واحتُجزت تعسفيًا لأكثر من ستة أشهر. وتتعارض الملاحقات القضائية ضد سهام بن سدرين مع الحماية القانونية التي يكفلها الفصل 69 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2013 المتعلق بإحداث هيئة الحقيقة والكرامة، والذي ينصُّ على أن أعضاء الهيئة وموظفيها والأشخاص الذين يقومون بمهام بتكليف من الهيئة لا يتحملون المسؤولية عن محتوى التقارير أو الاستنتاجات أو الآراء أو التوصيات الصادرة بموجب القانون. ويبدو أن الإجراءات الجنائية ضد سهام بن سدرين تهدف إلى معاقبتها على عملها المشروع في مجال حقوق الإنسان وتقويض عملية العدالة الانتقالية في تونس.

لذلك، أحثكم على ضمان إلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحق سهام بن سدرين، وإسقاط جميع التهم والإجراءات القضائية التي تستند حصرًا إلى عملها المشروع في هيئة الحقيقة والكرامة. كما يجب على السلطات التونسية أن ترفع فورًا حظر السفر التعسفي المفروض عليها. وإلى أن يتم إلغاء أحكام الإدانة الصادرة بحقها، يجب أن تكون إجراءات نظر الاستئناف مُتماشيةً تمامًا مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك من خلال منح هيئة دفاعها إمكانية الاطلاع على ملف القضية بشكل كامل وفي الوقت المناسب، وضمان أن تكون جميع جلسات نظر القضية علنيةً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

سهام بن سدرين، البالغة من العمر 75 عامًا، هي مدافعة بارزة عن حقوق الإنسان، تُعرف من خلال عملها الصحفي المستقل وكذلك عملها في مجال حقوق الإنسان في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، الذي أُطيح به في 14 جانفي/كانون الثاني 2011. ومنذ استيلاء الرئيس قيس سعيّد على زمام السلطة في جويلية/تموز 2021، انتقدت سهام بن سدرين صراحة التدابير التي أدت إلى تقويض سيادة القانون واستقلال القضاء في تونس. وفي الفترة من عام 2014 إلى عام 2018، تولت سهام بن سدرين رئاسة هيئة الحقيقة والكرامة، التي تأسست لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ووقائع الفساد التي ارتكبها مسؤولون حكوميون في الفترة من 1955 إلى 2013، والسعي إلى تحقيق المساءلة عنها. وكانت تتمتع بصلاحيات إحالة القضايا الخطيرة إلى الدوائر القضائية الجنائية المتخصصة في العدالة الانتقالية.

وواجهت هيئة الحقيقة والكرامة، طوال فترة تكليفها، عقبات مستمرة أمام عملها، بما في ذلك المقاومة من جانب مؤسسات الدولة. ولم تتعاون أجهزة حكومية رئيسية، مثل وزارتي الداخلية والدفاع، تعاونًا تامًا معها، بينما أدّت الخلافات السياسية حول تمديد ولايتها إلى إعاقة عملها بشكل أكبر. وقد تأسست هيئة الحقيقة والكرامة في مارس/آذار 2014 لولاية مُدتها أربع سنوات، قابلة للتمديد لعام واحد، واختتمت الهيئة أعمالها في ديسمبر/كانون الأول 2018، بعد أن أحالت 205 قضايا بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وممارسات فساد إلى 13 دائرة جنائية مُتخصِّصة في تونس. وتعلّقت عدة قضايا بشبهات فساد في القطاع البنكي، وتورّط فيها وزراء سابقون، ورجال أعمال بارزون، ومحافظون سابقون للبنك المركزي، وموظفون كبار في بنوك حكومية، ومسؤولون حكوميون. وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2018، أبلغت رئاسة الجمهورية هيئة الحقيقة والكرامة بأن الموعد النهائي لتسليم تقريرها الختامي هو 31 ديسمبر/كانون الأول. وللوفاء بالموعد النهائي، اعتمد مجلس إدارة الهيئة برئاسة سهام بن سدرين نسخة أولية من التقرير في 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، ريثما تُجرى عليها مراجعات لاحقة. وفي 26 مارس/آذار 2019، نشرت الهيئة تقريرها الختامي الشامل على موقعها الإلكتروني، ونُشِر أيضًا في الرائد الرسمي في 24 جوان/حزيران 2020.

وفي ماي/أيار 2020، تقدَّم عضو سابق في هيئة الحقيقة والكرامة بشكاية ضد سهام بن سدرين لدى الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، متهمًا إياها بـ"تزوير التقرير الختامي الشامل"، من خلال إضافة قسم عن الفساد في النظام البنكي التونسي إلى النسخة النهائية من التقرير، وتحديدًا بشأن نزاع بين الحكومة التونسية والبنك الفرنسي التونسي. وزعم طرف الادعاء أنها أقدمت على ذلك لتحقيق مكاسب شخصية، إذ إن القسم المضاف قد يترتب عليه أن تدفع الحكومة مبالغ هائلة من التعويضات. وفي مارس/آذار 2021، أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الشكاية إلى النيابة العمومية في تونس العاصمة. وفي 2021، فتحت وحدة التحقيقات الاقتصادية بالشرطة القضائية تحقيقًا بشأن الشكاية واستدعت أعضاء من هيئة الحقيقة والكرامة لاستجوابهم. وفي إطار هذا التحقيق، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، استجوب قاضي تحقيق لدى القطب القضائي الاقتصادي والمالي سهام بن سدرين بصفتها شاهدة. وفي 20 فيفري/شباط 2023، طلبت النيابة توجيه تهم جنائية إلى السيدة سهام بإساءة استخدام صفتها الرسمية، وذلك بموجب الفصل 96 من المجلة الجزائية، وكذلك بالتزوير واستخدام مستندات مُزوَّرة، بموجب الفصول 172، و175، و176، و177. وفي 2 مارس/آذار 2023، غيّر قاضي التحقيق صفة سهام بن سدرين في التحقيق من شاهدة إلى مشتبه بها. وفي 7 مارس/آذار 2023، أصدر القاضي قرارًا بمنعها من السفر. وفي 1 أوت/آب 2024، بعد جلسة استماع، أمر قاضي تحقيق في القطب القضائي الاقتصادي والمالي بالمحكمة الابتدائية في تونس العاصمة بإيقافها التحفظي على خلفية التهم ذاتها. واستندت التهم الجنائية المُوجَّهة إلى سهام بن سدرين، التي أنكرتها، إلى الادعاءات التي أدلى بها عضو الهيئة السابق الذي قدَّم الشكاية. ولم تقدم النيابة أية أدلة ملموسة لتبرير أمر الإيقاف التحفظي أو التحقيق الجنائي. وفي 24 أفريل/نيسان 2026، استُدعيت سهام بن سدرين في ثلاث قضايا جنائية إضافية مرتبطة بعملها. وذكر محاميها أنها تواجه حاليًا سبع قضايا إجمالًا، وجميعها ناشئة عن أداء واجباتها كرئيسة لهيئة الحقيقة والكرامة.

وبالنظر إلى عدم تقديم النيابة حتى الآن لأدلة ملموسة على وقوع أي عمل جنائي يمكن ربطه بالتغييرات التي أُجرِيَت على تقرير هيئة الحقيقة والكرامة، فإنه يتضح أن الجرائم الجنائية المُوجَّهة إلى السيدة سهام بن سدرين لم تأتِ إلا انتقامًا منها بسبب عملها التي اضطلعت به بصفتها رئيسة الهيئة، وعلى وجه التحديد، بسبب الآراء أو الحقائق التي تَرِد في التقرير الختامي الشامل والدعاوى القضائية التي حركتها الهيئة ضد الجناة المزعومين. وفي ماي/أيار 2023، أعرب خبراء حقوق الإنسان بالأمم المتحدة عن بواعث قلقهم من أن مقاضاة سهام بن سدرين تبدو انتقامية، ومرتبطة بدورها في هيئة الحقيقة والكرامة وقضايا الفساد التي نظرت فيها. ويقع على عاتق الدول، وفقًا للمعايير الدولية، ضمان الحق في معرفة حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، من خلال آليات غير قضائية مثل الهيئات المعنية بإظهار الحقيقة، وحماية أعضاء هيئة الحقيقة والكرامة من التشهير والدعاوى القضائية المتعلقة بعملهم.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية
ويمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 25 مارس/آذار 2027
ويُرجى مراجعة منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال مناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: سهام بن سدرين (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/8982/2025/ar/